

اسم البرنامج: شاهد على العصر

عنوان الحلقة: محسوب.. طبيعة المؤامرة على ثورة يناير ج ٣

مقدم الحلقة: أحمد منصور

ضيف الحلقة: محمد محسوب/وزير الشؤون القانونية خلال حكم الرئيس محمد مرسي

تاريخ الحلقة: ٢٠١٤/٢/٩

المحاور:

- إفشال جهود استرداد أموال مصر المنهوبة
- عودة الدولة العميقة لسابق عهدها
- تحصين المؤسسة العسكرية بوثيقة السلمى
- أخطاء إستراتيجية للقوى السياسية
- إقصاء الشباب من المشهد السياسي
- محاولة إنهاك خصوم المجلس العسكري

أحمد منصور: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأهلاً بكم في حلقة جديدة من برنامج شاهد على العصر حيث نواصل الاستماع إلى شهادة الدكتور محمد محسوب وزير الشؤون القانونية والبرلمانية خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي والعميد السابق لكلية الحقوق جامعة المنوفية حيث يروي شهادته على المؤامرة الكبرى التي حيكت ضد الثورة المصرية وانتهت بانقلاب الثالث من يوليو من العام ٢٠١٣، دكتور إحنا توقفنا في الحلقة الماضية عند يوم ١٧ مايو ٢٠١١ حينما أصدر رئيس جهاز الكسب غير المشروع حكم بحبس سوزان مبارك ثم سحب هذا الحكم وبرره بأنها سددت ما عليها بعدما قدر قيمة ثروتها بـ ٢٤ مليون جنيه.

محمد محسوب: الحقيقة الموضوع هذا له كادر عام لازم نبص له في الكادر العام ده.

أحمد منصور: إيه هو؟

إفشال جهود استرداد أموال مصر المنهوبة

محمد محسوب: هو ما أصدره المستشار عاصم الجوهري ساعتها كان قرار بتوقيفها ثم ألغى هذا القرار بناء على عرض بالتسوية، تسوية بإعادة الفل، لأنه الموضوع اختصر في إنه موضوع فلل، الحقيقة هو ككل الموضوعات الكبرى في الدولة المصرية اللي فجرتها ثورة يناير تم تحجيم القضايا الكبرى وتلخيصها في مسائل فرعية جداً يعني المسألة لم تكن إنه زوجة مبارك عندها فلل ولم يكن إنه مبارك عنده فيلا في شرم الشيخ المسألة أكبر من كده، المسألة إنه في شبكة فساد في الدولة المصرية قعدت حوالي ٢٠ سنة تقريباً من عمر مبارك نمت وترعرعت وتطورت وتطور أداءها، وهذه الشبكة كان يجب إن إحنا الدولة المصرية بحالتها الجديدة واللي حلم بها الشعب المصري عايز نتخلص من الفساد وعايز يستعيد أمواله التي نهبت في هذه الفترة عن طريق خصخصة القطاع العام وبيعه بأثمان بخسة وعن طريق بيع أراضي الدولة المصرية بمساحات هائلة بأثمان بخسة بجنيه وبدولار..

أحمد منصور: وبخمس قروش.

محمد محسوب: آه وبأقل من ذلك لمصريين وأجانب حتى أصبح الساحل المصري الشمالي على سبيل المثال الممتد ألف كيلو على سبيل المثال ليس فيه غير ثغرات يمكن أن ترى منها البحر، الباقي كأنه سور يحجب البحر وهكذا في البحر الأحمر وغيره، القضية متعلقة بأموال مصرية كثيرة تم تحويلها إلى الخارج وخزنت في الخارج، والحقيقة إحنا كنا أنشأنا لجنة اسمها اللجنة المصرية أو المجموعة المصرية لاستعادة ثروة الشعب المصري المنهوبة في ميدان التحرير وكانت باتفاق ما بين الدكتور حسام عيسى والدكتور العوا وأنا وآخرين كُثر في الحقيقة منهم مثلاً الوزير الحالي برضه في الحكومة الانقلابية المستشار محمد أمين المهدي وشخصيات من شباب الثورة انضمت إلى هذه المجموعة وكوّننا هذه اللجنة في ميدان التحرير عشان استعادة ثروة مصر لأنه إحنا نعتقد إنه جزء كبير من ثروة مصر جُرّفت على مدار العشرين سنة بمئات المليارات من الجنيهات أو خرينا نتكلم بأن الحديث كان يجري في دراسات دولية عن حوالي ٢٢٠ مليار دولار، مبالغ مذهلة، لو استعدت أنت جزء معقول منها نصها ثلاثة أرباعها يعني شوف الانقلاب دي الوقت يُساند ب١٢ مليار وهدوم مستعملة وبطاطين مستعملة.

أحمد منصور: فضيحة.

محمد محسوب: أه تخيل إنه الدولة المصرية استردت أموالها، الحقيقة إنه نشأت عوائق زي الإستراتيجية بتاعت استعادة الدولة ثاني اللي عملها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، عملت إستراتيجية للتخلص من هذه المطالبات، كان أول حاجة إن إحنا طالبنا بإنشاء لجنة يبقى المجتمع المدني جزء منها، مش لجنة من الدولة لأنه الدولة معروف إنه يأكلها الفساد، فلو الدولة هي اللي ستعمل هذه اللجان يا سيدي دي كارثة، ما هي الدولة هي اللي سمحت بتهريب هذه الأموال للخارج، وبالتالي إحنا اشترطنا إن يبقى المجتمع المدني وشباب الثورة والجمعيات اللي نشأت لاسترداد ثروة مصر من الخارج تكون جزء منها، فإذا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة في شهر إبريل ينشئ لجنة حكومية قوامها القضاة ورئيسها هو رئيس جهاز الكسب غير المشروع فقط.

أحمد منصور: عاصم الجوهري.

محمد محسوب: اعترضنا عليها واجتمعنا في مكثبي ودعينا مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية في مكثبي وحضر الشخصيات اللي أنا أشرت إليها في هذا المكثب وطرحنا تصور إنه تنشأ لجنة فيها شخصيات عامة واقترحنا حتى شخصيات زي المستشار محمد أمين المهدي يبقى رئيس هذه اللجنة وإنه تمثل فيها وزارة الخارجية وتمثل فيها المجتمع المدني وتمثل فيها شباب الثورة وتمثل فيها الجهات الحكومية ضمن هؤلاء لكن لا تنفرد بالموضوع، خصوصاً إن موضوع استرداد المال ليس هو موضوع قضائي، هو القاضي المصري يعمل إيه في مواجهة أموال مسروقة في الخارج، ما هو لو أصدر حكم لا يلزم الخارج، القضية لا تتعلق بأحكام وإنما تتعلق..

أحمد منصور: بمفاوضات وأخذ وعطاء ومصالح..

محمد محسوب: وضغوط سياسية وضغوط شعبية بالإضافة إلى إجراءات قضائية، في اتفاقية تنظم ذلك وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد استمرينا في هذا بالأخذ والرد الحقيقة لحد ما استقلت من الحكومة بتاعت الدكتور مرسي بشهر مارس ٢٠١٢ قعدت في الحكومة أقل من ٥ أشهر كان برضه بسبب المشكلة دي، إنه لم تنشأ لجنة اللي إحنا نطالب بها لأن الدولة العميقة ترفض، لأنه مستشار وزارة العدل رفض إنه تنشأ لجنة فيها قضاة ولازم يبقى فيها قضاة قال لك لا، لا يكن فيها قضاة لأنه القضاة لا يعملوا عند أحد، هم القضاة يعملوا وحدهم، يا إما لجنة هم بس اللي فيها يا إما لن يشتركوا مع أحد

وحصلت مشادات كثيرة..

أحمد منصور: كل العوائق دي استمرت إلا أن قام انقلاب ٣ يوليو بدون ما نسترد جنيته واحد من أي حد من اللي نهب؟

محمد محسوب: البعض يخلط دي الوقت بالشارع ويقول لك آه ما هو نشأت لجنة وأنتم كنتم رؤساءها ده مش حقيقة لم تنشأ اللجنة، اللجنة التي أنشأها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إبريل ٢٠١١ هي التي ما زالت قائمة حتى الآن و..

أحمد منصور: وبقيت صندوقاً أسود ولم تسترد مليم.

محمد محسوب: في موضوع الصندوق الأسود أنا كنت قدمت المشروع إنه إزاي ننشئ لجنة جديدة فضمن هذا المشروع إنه تؤول كافة المستندات والأوراق والتحقيقات من اللجنة القضائية إلى اللجنة الجديدة قالوا لك لا، لا تؤول مش هنديكم ولا حاجة، يا عمي ليه مش هتدونا؟ أصل دي..

أحمد منصور: حتى لا يتم استرداد مليم واحد.

محمد محسوب: وبالتالي لم يتم حتى الآن استرداد..

أحمد منصور: أنا عايز برضه أقول علامة استفهام كبيرة هل يعتبر هذا من إخفاقات الثورة الكبرى أن الثورة لم تنجح في استرداد قرش واحد من الذين نهبوا أموالها سواء في الداخل أو في الخارج..

محمد محسوب: لأنه الثورة لم تحكم بشكل حقيقي، الحقيقة إنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة خدنا شوط رايح جاي حتى انتهى يعني أرهق الجميع بالانقسامات وبالخلافات يعني تخيل المشهد التراجيدي في النهاية الكوميدي والتراجيدي إنه في ٣٠ يونيو يشارك فيها قوى من قوى الثورة لإسقاط رئيس منتخب عشان إعادة حكم المنظومة السابقة مرة ثانية يعني كارثية لما تحكى في التاريخ بعد ٥٠ ولا ٣٠ سنة راح تبقى أضحوكة يعني..

أحمد منصور: أنت تتكلم عن شخصيات كانت تعمل معك زي حسام عيسى وزى المهدي الآن هم وزراء في الانقلاب بل وزراء استقصائيين.

محمد محسوب: يعني أنا مش أقدر أقيّم عمل أي حد لكن أنا بحكي بأمانة عن هذه اللجنة

أطرافها كان مين.

أحمد منصور: في مشهد حدث بعد ٣٠ يونيو عايز أربطه بالمشهد ده وهو منع المئات من معارضي الانقلاب من التصرف في أموالهم والحجز عليها ومصادرتها وأملاكهم وهم ناس بشقائهم وعرقهم عملوا ده لم ينهبوا شيئاً.

محمد محسوب: وعملوا فتات.

أحمد منصور: أنت واحد منهم، أنت من أوائل الناس اللي اتهموا وتم يعني الحجز على أموالك.

محمد محسوب: الحقيقة يعني الأموال مش كثيرة قوي عشان الواحد ينزعج عليها لكن هو ده يعبر عن المشهد الكوميدي التراجيدي اللي أقول لك عليه، إنه كل من شارك في الثورة من قريب أو من بعيد الآن يحدث انتقام منه بينما في الوجه الآخر كل من اتهمته وثار عليه الثورة يعود ويستعيد نشاطه بشكل عادي وطبيعي جداً، القضية أنا بس عايز لأنه في حنة مهمة اللي أنت سألتني عنها المتعلقة بسوزان مبارك والموقف منها عايز أربطه بالمشهد ده كله، ضمن هذا الموقف الهزلي إنه اللي حصل إنه صدر قرار بتوقيفها ثم ألغي هذا القرار بسبب إنه في عرض للتصالح إنها ترد الفل، والقضية مش قضية فلل إحنا نتكلم على عشرات المليارات من الدولارات المصرية في الخارج هذا مشهد كان علنياً أما الخفي إيه؟ الخفي إنه أحد الجهات المتهمه في قضايا متعلقة بالفساد وكان يجب التحقق فيها يعني أنا لأنني قانوني أنا لا أجرؤ إني أتهم لكن أجرؤ إني أطلب بالتحقيق، لماذا لم يحقق مثلاً في المنظمة الدولية الحركة الدولية حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة والسلام، وهذه الحركة كان في مشكلات متعلقة بها سواء في سويسرا أو سواء في مصر، في سويسرا مكان الإدارة ومكان الإنشاء وفي مصر مكان العمل، خصوصاً إنه أجريت حاجات وضح تماماً إنه تم اتخاذ قرار في شهر إبريل ٢٠١١ من الجمعية العمومية لهذه الجمعية اجتمعوا وأخذوا قرار بحلها وإلغاءها شوف استباق لأي تحقيق وصدر القرار وتقدم به اللي كان مدير مكتبة الإسكندرية وهو عضو مجلس إدارة هذه الجمعية..

أحمد منصور: كان يسبح بحمد الهانم بالليل والنهار..

محمد محسوب: تقدم بها إلى النائب العام وإلى وزارة الشؤون الاجتماعية التضامن

الاجتماعي والاثنين وافقها النائب العام، النائب العام السابق..

أحمد منصور: عبد المجيد محمود.

محمد محسوب: وافقها على الإغلاق طب إزاي تغلق وفي شبهات لم لم تحقق في هذه المسألة؟ وكان من ضمن القرارات اللي اتخذت أن تؤول أموالها أموال هذه الحركة إلى معهد ثاني اسمه معهد السلام اللي هم فيه برضه واللي فيه..

أحمد منصور: نفس المجموعة.

محمد محسوب: نفس الشخص مدير المكتبة هو أعتقد يشغل أمين هذا المعهد وبرضه مقره في مكتبة الإسكندرية، المبالغ اللي موجودة في مصر ما كنتش كبيرة ٢٥٠ مليون جنيه ده أعتقد دولار ولا جنيه لا أذكر موجودة في البنك الأهلي المصري فرع مصر الجديدة نقلت إلى كذا ووافقت عليه الجهات المصرية المتعددة، من ثم أغلقت الحركة في جنيف طب ما في شبهات أن يكون الإغلاق تم لإغلاق الملف في جنيف المتعلق بمليار تقريباً أو أقل قليلاً من مليار دولار..

أحمد منصور: موجودة في حساب المنظمة دي هناك بتواطؤ من النائب العام ومن الجهات..

محمد محسوب: وخلي بالك الأموال دي عندما جمعت، جمعت لصالح الدولة المصرية لأنه مجال نشاط هذه الجمعية عندنا فجمعت يعني إذا كان تسولاً فتم التسول باسمك وإذا كان تبرعاً حقيقياً ومساعدة حقيقية من أحد فتم لصالحك، طب أين هذه الأموال؟ وبالتالي هذا الملف أغلق بهذه الطريقة اختصر الموضوع بفلل خلاص نرجع الفلل وانتهى الموضوع وأغلق الملف.

أحمد منصور: وتواطؤ عاصم الجوهري مع دول.

محمد محسوب: شوف أنا سأجاوز عن التعبيرات والأشخاص لأنه أنا بتكلم على وقائع.

أحمد منصور: طب قل لي في ظل الوقائع..

محمد محسوب: هذا نموذج لتصغير الوقائع واختصارها في مواقف تافهة كهذه.

أحمد منصور: وحصلت حاجات كثيرة زي دي.

محمد محسوب: وإغلاق الملفات وقيس على ذلك بقى كل القضايا هكذا..

أحمد منصور: إيه قضايا أخرى في هذا المجال طالما إحنا فتحناه أنت شفتها أو عايشتها سواء في متابعتك من خلال اللجنة الأهلية اللي سعيتم لتشكيلها أو من خلال وجودك في الوزارة واكتشفت فيها تواطؤ من الجهات القضائية والتحقيق للتستر على جرائم قام بها رموز من النظام وفي نفس الوقت عدم تلبية مطالب الثورة باسترجاع الأموال..

محمد محسوب: لا هو كان واضحاً تماماً إنه جهات الدولة المختلفة ترفض التقدم في هذا الملف، كان في طبعاً أشخاص في الدولة موظفين في الدولة عندهم رغبة هائلة وأنا شفت ناس مخلصين في الحقيقة أنفسهم يتقدموا في هذا الملف أنفسهم يفتحوا هذا الملف، لكن عشان تفتح هذا الملف عايز أداة، الأدوات الحكومية مش نافعة، طب نقترح إنشاء لجنة ثانية شبه حكومية وتعطي الصفة الرسمية لم ينفع والدولة برضه أعاققتها.

أحمد منصور: حتى وأنتم موجودين في السلطة ما قدرتم أن تعملوا شيئاً لأنه أنتم ما مسكتم السلطة أصلاً.

محمد محسوب: أنا لم انسحبت؟ لأنه أنا في الحقيقة أنا لم أر سلطة لم أجد سلطة في بيدي تفرض مثل هذه اللجنة وإنما وجدت مقاومة من الدولة العميقة واستحالة أن أنشئ هذه اللجنة طب أنا أعمل إيه؟

أحمد منصور: وأنت وزير.

محمد محسوب: وأنا وزير، وعشان كده أهم جزء في وثيقة استقالتي وهي منشورة كان هذا الجزء إن هذا الملف هو كان صندوق أسود لا أحد عارف فيه إيه لا أحد يعرف أن يفتحه لأن الموضوع كان يحتاج إلى أمر آخر يحتاج إلى تطهير الدولة العميقة عملية إصلاح واسعة للدولة العميقة، عملية التعامل مع الدولة العميقة ترتب عليه إن الدولة العميقة ابتلعت عملية التحول الديمقراطي كله، ابتلعت ثورة ٢٥ يناير وابتلعت كل الأحلام واستعادت عافيتها مرة أخرى في مواجهة الثورة المصرية وفي مواجهة الرغبة في بناء دولة مدنية وديمقراطية.

أحمد منصور: هل ده إخفاق من الثورة والثوار وعدم وجود رؤية حتى لمن جاؤوا في الحكم من بعد ذلك؟

محمد محسوب: شوف هو القضية لازم الكل يقتنع بحاجة مهمة إن الكل أخطأ ومن ثم كانت هذه النتيجة، النتيجة دي لا يتحملها أحد ربما تحملها حد أكثر من حد في موقف وحد أكثر من حد في موقف آخر.

أحمد منصور: أنت كده تحاول تبرأ الإخوان يعني.

محمد محسوب: أنا لا أبرأ أحد ولا أبرأ نفسي ولا أبرأ القوى الثورية ولا أبرأ حد خالص ولكن الحقيقة إنه الانقسام بدأ من أول يوم، لأنه الطرف الآخر لعب على الانقسام فكرة الأوزان، دخلهم في Competition في منافسة على الأوزان مين اللي يبقى عنده أوزان أكثر؟ ومن ثم نشأ البغض، القوى دي وقعت في الخية دي بإرادتها لم يدفعها أحد ومن ثم لما وصل رئيس منتخب بغض النظر بقى عن كل التفاصيل اللي حصل أنه ظل يتصارع مع قوى أخرى في الثورة، ومن ثم المجهود اللي كان الاثنين ممكن أن يشكلاه لمواجهة الدولة العميقة ولتحقيق أهداف الثورة ما كنش موجود لأنه أنت النهاردة المليونيات التي بدأت في عصر مرسي من اليوم الأول أكبر مليونية كانت ٨/٢٤ كانت واسعة جدا مدعومة من الدولة العميقة نعم، لكن الأصوات التي تبرر لها وتدافع عنها أصوات ثورية أصوات مثلت في ٢٥ يناير.

أحمد منصور: إذن هنا أنت تقول إنه في أصوات ثورية الآن هي وزراء ومسؤولين وكده في الانقلاب.

محمد محسوب: أي نعم وبالتالي لا تستطيع أن تلوم هذا وتلوم هذا، الشيء الوحيد الذي يجب عمله أن تتعظ وأن تأخذ الدرس وأن تسترد ثورتك، ولن تستردها إلا بهذا الاصطاف مرة أخرى.

عودة الدولة العميقة لسابق عهدها

أحمد منصور: في شهر مايو ٢٠١١ حصل مظهر طبعا في ناس قدرت تقرأه في وقتها وفي ناس لم تستطع أن تقرأه ربما حتى إلى الآن وهو إن كل رموز الدولة العميقة حتى من المتقاعدين الذين كانوا تركوا العمل من سنوات طويلة كلهم تكالبوا حول المجلس العسكري وبدؤوا يقوموا بأدوار من أجل استعادة دور الدولة العميقة، على سبيل المثال واحد زي الدكتور عبد العزيز حجازي أحد قيادات التنظيم الطبيعي المعروفين أصبح رئيسا لما يسمى بالحوار الوطني ودعيت القوى السياسية، أصبحت الدولة العميقة القديمة

الآن هي التي تدعو القوى السياسية لأنها تجلس تحت مظلتها ومن رجل له تاريخه في الدولة العميقة وفي التنظيم السري الطبيعي وفي غيرها وللأسف الشديد وقعت كل القوى الثورية بما فيها الإخوان وشباب الثورة والكل وراحوا حضروا الاجتماع عند عبد العزيز حجازي.

محمد محسوب: كان في جزء من شباب الثورة ثار في الجلسة الأولى الجلسة الافتتاحية وعمل مشكلة..

أحمد منصور: طبعاً أنا أقول على قبول الدعوة من البداية والإقرار بالمبدأ.

محمد محسوب: صحيح، صحيح ما هو الخطأ الأساسي لقوى الثورة كلها بدون استثناء أنها قبلت بأن القاطرة يديرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يقودها يقود القاطرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة هذا هو الخطأ الأساسي، ومن ثم إدارة الحوار وفقاً لدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة يحدد مين اللي يدير الحوار ومين اللي يحضر ومين اللي يعمل، مسؤوليته على الجميع اللي قبل بالبداية في نقطة البدء المجلس الأعلى هو اللي يسوق، لكن أنا عايز أستغل هذه اللقطة بتاعت ما يسمى بالحوار الوطني أعتقد إنه كان في مايو تقريبا..

أحمد منصور: نعم ٢٢ مايو.

محمد محسوب: واللقطة الثانية اللي هو بتاع مؤتمر الوفاق الوطني.

أحمد منصور: ده الوفاق الوطني بعدها يحيى الجمل برضه عمل تنظيم طليعي ودولة عميقة وكل حاجة.

محمد محسوب: والكل شارك فيها وأنا كنت يعني أحد الذين دعي إلى هذا المؤتمر باعتباري عميد كلية الحقوق، وقوى أخرى.

أحمد منصور: كل القوى استدرجت وبتلعب فيها.

محمد محسوب: أنا بس عايز المشهد ده والمشهد ده ثم بعد الانقلاب لجنة الخمسين يعني أحد الأشياء عشان نفهم الواقع إنه نطفي النور عن الأشياء التفصيلات الأخرى ويعني نركز الأضواء على الثلاث مشاهد دول المتشابهين جداً، من حيث الأشخاص أولاً الدعوة دائماً في الثلاثة أو القرار بجي من المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو اللي

يشكل ده هو اللي دعا ده وهو اللي كون لجنة الخمسين، وفي كل مرة كان يدعو، هو مرتي المفارقة أنه المرتين الأوليين دعا فيها لأنه في حالة ثورة فكان لا يمكن تجاوزها، في المرة الأخيرة تجاوز القوى الأخرى لأنه بقت في السجون أو بقت خائفة وقاعدة في بيوتها وبالتالي دعا الناس بتوعه بس لكن الناس بتوعه دولت بس كانوا موجودين في المرتين الأوليين وهم اللي يديرون المشهد هم اللي يديروا الحوار.

أحمد منصور: أثناء الثورة في ٢٠١١.

محمد محسوب: أثناء الثورة هم الشخصيات الأولى.

أحمد منصور: هم كمان لعبوا في لجنة الخمسين.

محمد محسوب: بالضبط، يكمل المشهد بنا يدعو ده ويدعو ده، في الوفاق الوطني هم دول الشخصيات الرئيسية ويكمل من المظهر لنا، لكن النتائج محددة سلفا تجد نتائج ده ونتائج ده دائما تتكلم على وثائق تؤكد وجهة نظر المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا تؤكد أهداف الثورة أبدا.

أحمد منصور: تديله مشروعية كده كمان.

محمد محسوب: طبعا لما تيجي في الحوار الوطني ينتهي وأعلن ساعتها في مؤتمر عام أعتقد، أعلن في مؤتمر كان في السويس حتى مش في القاهرة، أعلن عن توصيات المؤتمر خمس توصيات كلها تصب في إيه؟ في تغييرات محدودة في الدولة المصرية لكن ما حدش يمس مؤسسات الدولة ما حدش يمس المصالح ما حدش يمس الأجهزة يجب أن تبقى على ما هي عليه، حركة إصلاح ما حدش يتكلم خالص على إصلاح أي هياكل للدولة، طيب يا إخوانا بعد الثورة ما فيش دولة بعد الثورة تستمر بفتح هياكلها لأن هياكلها لو كانت صحية لكانت الصحة بانته قبل كده، الثورة تقوم لأنه في عطب بهذه الهياكل يحتاج إلى إصلاح، إحنا عمرنا ما نقول يحتاجوا إلى هدم بل يحتاجوا إلى إصلاح، لو جئت بعد كده بتاع الوفاق الوطني تكلمنا ورحنا وتكلمنا في الحقوق والحريات وأبدعنا وكتبنا لكن في النهاية لجنة مصغرة جدا راحت واخذة الكلام ده حطته أه بس حطت أهم حاجه الأهداف المطلوبة اللي صدرت بعد كده فيما يسمى بوثيقة السلمي اللي هو المبادئ المتعلقة بالقوات المسلحة.

أحمد منصور: المبادئ فوق الدستورية.

تحصين المؤسسة العسكرية بوثيقة السلمي

محمد محسوب: أه تحصين المجلس الأعلى للقوات المسلحة تحصين الميزانية من الرقابة الشعبية ووضعها رقما واحدا في الميزانية زي ما جاء في الدستور بتاع الانقلاب جاء بنفس الكلام، تشكيل بشكل معين غير التشكيل اللي وضع في دستور ٢٠١٢ بتاع المجلس الوطني لا تشكيله بحيث تغلب عليه القوى العسكرية، فتح المحاكمات العسكرية بحيث أي خلاف مع العسكر تروح إلى القضاء العسكري ليه؟ لأنه في هدف آخر إنه في وقت الشغب تمنح القوات المسلحة ضبطينة قضائية ومن ثم اللي يعارضها يروح محكمة عسكرية، الضبطينة القضائية كانت تقتضي بشرط أنه فرد الشرطة العسكرية إذا قبض على واحد رغم عنده ضبطينة قضائية اللي الشعب عارضها ورفضها لما منحها وزير العدل في فترة حكم المجلس العسكري، إنه لما يقبض على واحد يسلمه للنيابة المدنية النيابة العادية، لكن وفقا لهذا النص الموجود في وثيقة السلمي واللي موجود في وثيقة الانقلاب الآن لا هو يحوله لمحكمة عسكرية.

أحمد منصور: يعني هاجي لدي في التفصيل بوقتها مش عايز أتجاوز.

محمد محسوب: بس أنا عايز بس كمان إنني دي برضه جزء من الشهادة.

أحمد منصور: أنا عايز برضه أفهم المشاهدين حاجة.

محمد محسوب: تفضل.

أحمد منصور: إنك أنت تشرح تفاصيل مؤامرة وبالتالي أنا أنصت إليك دون أن أدخل في نقاشات عميقة حتى يفهم الناس هذه الأبعاد التي ربما للمرة الأولى أحد يجمع المشهد ويضع لهم مربعات الصورة حتى يفهموه، فأنا دائما في شاهد على العصر نقاشاتي حادة لكن أنا عايز أفهم الناس إنني أنا أبني إستراتيجية الحوار بناء على طبيعة المعلومة المطلوبة، فأنت الآن تشرح للناس وتوضح طبيعة المؤامرة التي تمت على الثورة والخطوات بتاعتها وتضع لهم مربعات الصورة حتى يفهموا ما لم يكن واضحا من قبل قل لي إيه اللي عايز توضحه كمان في النقطة دي.

محمد محسوب: الحقيقة إنه بعض الأفكار كان يطرحها بعض المهنيين والقوى الثورية فيقوم الطرف الآخر بأن يستغلها للهدف بتاعه.

أحمد منصور: زي إيه؟

محمد محسوب: زي مثلا المبادئ فوق الدستورية، الدول كلها فيها مبادئ فوق الدستورية، ٣٣ دولة في العالم في دساتيرها فيها مبادئ فوق الدستورية يعني إيه مبادئ فوق الدستورية؟ يعني مبادئ يقرها الشعب ضمن الدستور مش مبادئ تستبق بها وضع الدستور هي ضمن الدستور، لكن نظرا لأنه الشعب كله ملتف حولها مش بس أغلبية وأقلية وغيره يمتنع تعديلها بالإجراءات العادية لتعديل الدستور، والمبادئ دي أساسا هي المبادئ المتعلقة بحقوق وحرريات المواطنين لا يختلف يساري ولا إسلامي ولا قبضي ولا مسلم ولا ليبرالي ولا حضري..

أحمد منصور: وليس بامتيازات إلى جهة ما.

محمد محسوب: خالص، تلاقي الدستور الألماني يتكلم ب ٢٠ مادة الأولانيين أو ٢١ مادة الأولانيين عن الحقوق والحرريات ومن ثم يقولك المادة من كذا إلى كذا هذه المبادئ لا يجوز تعديلها فجرى تسميتها إنها فوق الدستورية هو بمعنى أنه كلمة أو مصطلح في الحقيقة بلاغي أكثر منه مش فوق الدستورية يعني هي تعلق الدستور لا يعني لا يجوز تعديلها لأنه الأمة توافقت عليها، زي إعلان حقوق المواطن الفرنسي بتاع سنة ١٧٨٩ ما زالت الدساتير تعتبره جزء من الدستور ولا يجوز تعديله لا أحد يعرف أن يتدخل فيه، زي إعلان الاستقلال الأميركي وهكذا زي عدة مواد بالقانون الإيطالي زي..

أحمد منصور: لكن كل هذه المبادئ لا تمنح جهة تعلق فوق الشعب.

محمد محسوب: لا تحصن جهة، أنا عندي بحث اسمه المبادئ فوق الدستورية شارح فيه الكلام ده كله، لكن أن يستغل هذا البحث عشان تروح عامل به تقول أصلي سأخذ بقي أحصن جهة ومؤسسة سياسية عشان أخليها فوق الدستور لا، هذا كلام استغلالي وعشان كده أنا كتبت مقالة شهيرة اسمها: "الثلاثة يشتغلونها" كان على دي، إن الأفكار لما تطرح أفكار مجردة المفروض تخدم قضية وطنية فيقوم كل من القوى المختلفة والإسلامية والقوى الليبرالية وخصوصا المجلس الأعلى للقوات المسلحة يحاول يستغلها لمصالحه ويستخدمها كأداة في تمرير ما يريد.

أحمد منصور: وعادة ما ينجح الطرف الذي يملك الأدوات والقوة.

محمد محسوب: عنده السلطة.

أحمد منصور: والطرف الآخر الذي يملك الآمال والأحلام والأوهام.

محمد محسوب: ومع ذلك كان في قصة نجاح في هذا الموضوع، إن هذه الوثيقة لما ظهرت في الثلاث أربع مواد الأخرى اللي أدخلوا إدخالا في وثيقة الحقوق والحريات أسقطها الشعب المصري.

أحمد منصور: أنا لازم أجي لها لأنها كانت محور مهم وخطير، اختفى عبد العزيز حجازي بعدما قام بالدور ده بتاعه خلاص وظهر طبعا أدوار ثانية زي يحيى الجمل برضه بدور، في هنا حاجة مهمة في ١٩ مايو إن قانون مباشرة الحقوق السياسية صدر.

محمد محسوب: صحيح.

أحمد منصور: برضه المجلس العسكري اللي عمله.

محمد محسوب: صحيح، بدون مشاركة من القوى السياسية.

أحمد منصور: ورتبه بالترتبية اللي تخدم مصالحه.

محمد محسوب: كل ما ملكته القوى السياسية إنها عملت اعتراضات عليه ثم عدل مرة أو مرتين بعد كده زي قانون انتخاب مجلس الشعب بعد ذلك وقانون انتخاب رئيس الجمهورية.

[فاصل إعلاني]

أخطاء إستراتيجية للقوى السياسية

أحمد منصور: الخلاف السياسي بين القوى السياسية تجلى بشكل واضح جدا في نهاية مايو، ٢٧ مايو دعت القوى الثورية لمليونية الغضب الثانية إلا أن الإخوان رفضوا المشاركة فيها واعتبروها وقية بين الجيش والشعب وهنا بدأ الانقسام بشكل كبير والمجلس العسكري بدأ يتلاعب بشكل بارز واتهم الإخوان بأنهم متواطئون مع العسكر.

محمد محسوب: صحيح، واضح إنه بعد إقرار الإعلان الدستوري في ٣٠ مارس إن القوى الإسلامية وعلى رأسها الإخوان المسلمين كانت تسعى إلى انتخابات بشكل واضح، ومن ثم مش عايزة تعطل الوصول إلى الانتخابات خصوصا في ظل التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة، هذا الالتزام النظري لم يتحقق إنه ينقل السلطة في

نهاية ديسمبر ٣٠ أو ٣١ ديسمبر، ده كان الوعد.

أحمد منصور: ٢٠١١.

محمد محسوب: أه، الوعد الذي لم يوضع نصا في الإعلان الدستوري، عشان كده أنا قلت الإعلان الدستوري وضع فضفاض عشان وفقا لمعطيات الواقع ربما يتغير، وبالتالي ألقى الطعم للقوى الإسلامية عشان تدخل الانتخابات وألقى الطعم للقوى الأخرى اليسارية والليبرالية عشان تمارس حرية نقد الطرف الآخر مش نقد من يدير المشهد، وقعوا الاثنين في الفخ ودخلنا في هذا الخلاف السياسي، الحقيقة إنه الاثنين لو فكروا مع بعض في هذه اللحظة في شهر ٥ ووقفوا مع بعض كده لحظة سيجدان الاثنين إنه مدعوان إلى انتخابات لا يديرون أدواتها بشكل واضح، هم لم يشاركوا في صياغة أي حاجة، سبق وأشرنا لقانون الحقوق السياسية وقانون الانتخابات، قوانين الانتخابات كلها تصدر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ثم.

أحمد منصور: يعترضون.

محمد محسوب: يعترضون فيعدل حته هنا وحته هنا لكن يحتفظ بالهيكل العام بتاعها.

أحمد منصور: هنا سؤال مهم إن لم تحدث أي مبادرات من القوى السياسية طوال هذه الفترة، فقط ينتظروا ما يعرضه المجلس العسكري ثم يعترضون.

محمد محسوب: صحيح، وأنا عايز أقول إن القوى السياسية كلها كانت تفعل ذلك إلا جزء من شباب الثورة الأكثر تشككا فيما يحدث وده كان ينبى عنه عدد المشاركين تظاهرات داخل ميدان التحرير، كان قلق من إنه المشهد مش مطمئن، لكن خليني أقول لك القوى القديمة، القوى السياسية القديمة كلها كنت مقتنعة أن تذهب إلى الانتخابات وعشان كده لما وصلنا للانتخابات أتعمل التحالف الوطني اللي يتزعمه حزب الحرية والعدالة ودخل معه حزب الكرامة وحزب الغد وعدد هائل من الأحزاب وكان في البداية معه كمان الوفد والناصريين وعشان كده هذه الأحزاب مجتمعة مع المصريين الأحرار مع التحالف الشعبي باسم الوطني الديمقراطي، كل هذه الأحزاب وقعت على وثيقة شهيرة جدا مع المجلس العسكري بتاعت الـ ١٣ حزب.

أحمد منصور: هاجي لك ليها دي في أول أكتوبر.

محمد محسوب: لاحقاً، كله كان يتكلم على إيه؟

أحمد منصور: لكن أنا هنا في يونيو حصل حاجة إن في ٣٠ مايو الأحزاب الليبرالية اجتمعت في حزب الجبهة اللي يرأسه أسامة الغزالي حرب وأعلنت إنها تعمل تحالف فيما بينها، حزب النور سُكّل في ١٢ يونيو ٢٠١١، السلفيين بقا ليهم حزب اللي هم عمرهم ما تكلموا في السياسة عملوا حزب سياسي، وفي ١٤ يونيو ١٣ حزب وقوى سياسية ومن بينها الإخوان والوسط اتفقوا على تشكيل تحالف وطني للأحزاب والقوى المتوافقة على المبادئ، كلها كانت حاجات تتشكل وتتفشكّل، تتشكل وتتجمع في أيام معدودة، إيه السبب؟

محمد محسوب: صحيح، أولاً التقلبات كانت سريعة جداً، ثانياً الكل منشغل بتقييم الواقع الانتخابي وعشان كده فكرة إنه أصل اللي كان مقبل على الانتخابات فقط كان الإخوان المسلمين مش حقيقة، أنا بقول لك القوى الأخرى هي كانت تخطط وتعمل تكتلات سياسية عشان دخول الانتخابات بما فيها من اصطف مع حزب الحرية والعدالة من اتجاهات ناصرية أو اتجاهات ليبرالية، كان المتحدث الرسمي بتاع تحالف الحرية والعدالة الدكتور وحيد عبد المجيد على سبيل المثال وهو رمز ليبرالي كبير يعني، وبالتالي القوى السياسية خلينا نسمي القوى السياسية والقوى الشبابية، القوى السياسية كانت متجهة بأجمعها إلى العملية الانتخابية، والقوى الشبابية كانت قلقة من عملية انتخابية خصوصاً أنها لا تمثل فيها بشكل حقيقي في أي من القوى يسارية أو ليبرالية أو إسلامية ولأنها متشككة من بدري في الحقيقة في إن اللي يقود المشهد عاملها مشاكل، لا يحقق أهداف الثورة العيش والحرية والعدالة الاجتماعية.

أحمد منصور: اللي هو المجلس العسكري.

محمد محسوب: والكرامة آه، وأكثر من يعتقل الشباب وكل ما يحصل مظاهرة هنا يقع شهداء هنا في ماسبيرو وفي مواقف أخرى، استعادة الشرطة بالتدريج نوع من قسوتها في مواجهة المتظاهرين أو المعتصمين في ميدان التحرير حصلت عدة مرات في هذه الفترة وتصاددت في الفترات اللاحقة، كل ده عمل قلق عند شباب الثورة وعند بعض القوى الأخرى ربما زي حازمون على سبيل المثال، حازمون في الحقيقة لم يقعوا في فخ الانتخابات بشكل حقيقي.

أحمد منصور: لكن هم تجمع أكثر منهم حزب سياسي.

محمد محسوب: بالضبط، ما هو خليني أقول شباب الثورة كله كان تجمعات ما هياش أحزاب سياسية وبالتالي لم ينشأ في اللحظة دي وهو ده برضه ما سهّل نجاح مخطط المجلس العسكري لابتلاع الثورة لم ينشأ إطار سياسي جامع لهذه القوى، والخطأ مش الخطأ يعني أنا تقول لي.

أحمد منصور: غير الإطار السياسي الجامع لأن كل هذه القوى لفظت الشباب ولم تدخلها وتعطيها وضعها في داخل منظوماتها.

محمد محسوب: صحيح.

إقصاء الشباب من المشهد السياسي

أحمد منصور: الإخوان فصلوا الشباب اللي شاركوا شباب اتحاد ائتلاف شباب الثورة وكانت المحاكمات تجري لكل من يعترض بشكل كبير جداً، وشباب الإخوان اللي هم الآن معظمهم كانوا في الإخوان هم الشباب اللي ظاهرين الآن كمعارضين للانقلاب كشباب بس للأسف الشديد الإخوان تعاملوا بقسوة، القوى السياسية الأخرى برضه فضلت متكاسفة ورفضت أن تدمج الشباب وظلم الشباب في المسألة.

محمد محسوب: بالضبط، الحقيقة برضه.

أحمد منصور: أنت متوافق معي في دي؟ يعني عايزك تشرح نقطة الشباب لأنها مهمة.

محمد محسوب: أنا متوافق.

أحمد منصور: الشباب اللي دعا للثورة واللي تبني الأيام الأولى للثورة واللي تحمل العبء الأساسي في الثورة الآن تم تهميشه والقوى السياسية كلها حتى اللي كان متواطئ ضد الثورة الآن بقا ثورجي ودخل في اللعبة والشباب مشوا.

محمد محسوب: صحيح، أنا بس مش عايز آخذ من هذا الموقف ما يحدث الآن من نوع من التلاوم ونوع من الانشقاق لأنه..

أحمد منصور: إحنا عايزين نفهم.

محمد محسوب: نأخذ منه عظة إنه هذا الانقسام هو ما أدى إلى الانقلاب وضياع الثورة في الآخر في المحصلة النهائية، وإنه استعادة الصف الثاني مع رؤية واضحة مش

استعادة الصف كده استعادة الصف مع رؤية واضحة مع سيناريو واضح هو ما سيترتب عليه استعادة الثورة مرة ثانية، خليني أقول الحقيقة إن كل القوى كانت على الأرض كانت تجتهد وفقا لخبرتها.

أحمد منصور: ومصالحها.

محمد محسوب: طبعاً، بتاع الانتخابات خبرته في الانتخابات ومصالحه مرتبطة بالانتخابات ومن ثم فكر في ذلك اللي عايز يتوق الانتخابات كانت مصالحه عايزة تأجل الانتخابات لكن خليني أقول لك، خليني أنا أسأل في الحتة دي، أجلنا الانتخابات ماذا سيترتب على تأجيل الانتخابات ساعتها واستبعادها؟ بقاء المجلس العسكري، خلي بالك من مصالح المجلس العسكري إنه الانتخابات ما تجري.

أحمد منصور: وإنه يبقى أطول فترة ممكنة.

محمد محسوب: بالضبط فبالتالي من كان يحاول أن يتجنب الانتخابات ما كمنش يفكر طيب إزاي أنشئ قيادة وطنية واحدة لهذا الجمع، فكرة خليني أقول لك الحقيقة فكرة المجلس الوطني كانت أفضل فكرة في هذه اللحظة لكن كل القوى تجنبتها إن كان في مايو.

أحمد منصور: لماذا؟ وفي يونيو، لأنه في يونيو برضه ارتفعت أصوات الدستور أولاً أو الانتخابات أولاً.

محمد محسوب: وصولاً إلى أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء، كان دائماً تطرح هذه الفكرة في الميدان لكن الكل يتجنبها، يتجنبها ليه؟

أحمد منصور: عشان الزعامة والقيادة والتوازن داخل المجلس الوطني.

محمد محسوب: لأنه ربما من وجهة نظري أنا إنه هذا المجلس تشكيله جزء كبير كان يبقى من الشباب، ومن ثم الشيوخ السياسيين من كل الاتجاهات قلقت من الموقف ده، فاهم إزاي؟ واعتقدت إنه إدارة المجلس العسكري ستنتهي بأن المجلس العسكري سيرجع لبيته وإنه سيحصل نوع من التناوب في السلطة بشكل سلمي وبالتالي قدمت السيناريو غير المكلف على السيناريو المكلف لأنه أنت لو تبنيته في هذه اللحظة يعني لو تبنيته المجلس الوطني في فبراير ما كمنش مكلف كان استكمال للثورة.

أحمد منصور: نعم.

محمد محسوب: وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيفسح لك الطريق مش سيقدر يواجه، أنت تتكلم بقى في إبريل ويونيو والأشهر اللاحقة ده عايز ثمن يعني سيترتب عليه مواجهة ومن ثم لو طرحت فكرة مجلس وطني وكأنك تطرح فكرة ثورة جديدة استكمال للثورة واستبعاد للمجلس العسكري من إدارة الدولة وعودة الجيش لثكناته مرة ثانية واللي يدير مشهد التحول الديمقراطي مش المجلس العسكري وإنما مجلس لقيادة الثورة، هذه الرؤية طرحت من كثير من شباب المفعم بالأمل لكن القوى السياسية التقليدية وائتلافات الثورة اللي بدأت تركز إلى انتماءاتها السياسية.

أحمد منصور: وبعض الائتلافات اللي المجلس العسكري نفسه شكلها.

محمد محسوب: أنشأها طبعاً، في النهاية مالت، إن كل واحد مال إلى إنه إحنا داخلين على صراع سياسي مع بعض ونسي إنه اللي يدير هذا الصراع السياسي مش هو واللي يدير هذا الصراع السياسي في الحقيقة يفجره أكثر وأكثر ويشعله أكثر وأكثر عشان في النهاية هذه السلطة هذه الثورة تقع في حجره هو.

أحمد منصور: حكومة عصام شرف كانت تمتاز بالضعف والتخبط في الأداء، استقال يحيى الجمل في ٢٣ يونيو كنائب لرئيس الحكومة والمجلس العسكري رفض استقالته، في أول، أنا برضه هنا لقيت جملة مهمة جدا السفيرة الأميركية أن باترسون قالتها لما كان رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ جون كيري كان في زيارة لمصر في يونيو ٢٠١١ بتقول: "إن تعزيز التقدم الديمقراطي ومواجهة التحديات الاقتصادية في مصر سيستغرق جيلاً بأكمله".

محمد محسوب: يعني خليني أقول إن موضوع التحول الديمقراطي لم يجد مساندة حقيقية للأسباب اللي أنا قلتها من دول الإقليم ولا دول العالم على رأسها الولايات المتحدة الأميركية وإنه نغمة الولايات المتحدة الأميركية في هذه اللحظة كانت تؤيد خارطة الطريق اللي استقل بوضعها المجلس العسكري وإنه بالتأكيد كانت متوقعة إنه الدولة بطريقة أو أخرى دولة مبارك ستستعاد بطريقة أو بأخرى بهذا الشكل اللي إحنا شفناه، وإنه اللي ألقها إنه اللي يتصدى للموقف جماعة خليني أقول محافظة زي جماعة الإخوان المسلمين بهذا الثقل الاجتماعي واللي ربما لو وصلت للحكم بكثافة فعلا تعمل لهم مشكلة لأنه يبقى صعب خلعتها من الحكم مرة أخرى وبالتالي أشرت لك أنا للمقالة

اللي كتبت في واشنطن بوست.

أحمد منصور: نعم.

محمد محسوب: تقريبا في ذات التوقيت قبل كده، والتوجه بتاع المجلس العسكري لتخويف المصريين من المستقبل الاقتصادي عشان يرتموا أكثر مع الكيانات القائمة فلا يفكروا في إصلاحها لأن إصلاحها معناه كلفة اقتصادية أكبر لأنه أنت لو فكرت في إصلاح الجهاز الإداري للدولة المصرية الموضوع ده يترتب عليه خسائر يومية وهو الرجل قال لك في ١ مارس إن الخسائر اليومية ٣١٠ مليون دولار فبالتالي الموضوع مش محتاج المزيد فخليها على كده، هو عايز يوصل الشارع لهذا المنطق، خلي الماكنة على كده وضعها كده ونمشيها إن شاء الله نعيش نص عيشة بس لا نصل إلى الحالة اللي يحكوا لنا عليها إصلاح الدولة المصرية اللي هو محتاج جيل كامل اللي هو أكذوبة يا سيدي، أكذوبة كانت يروج لها مثل الأكاذيب التي روج لها المجلس العسكري وهي نوع من إشعار الشعب باليأس حتى لا يتماشى أكثر مع الزخم الثوري اللي لسه قائم، هم عايزين الدولة تستقر سريعا لكن تستقر على إيه؟ تستقر على بقاء نفس المؤسسات السابقة نفس الكيانات السابقة دون أن تمس بإصلاح.

أحمد منصور: بعد مليونية المصير اللي كانت في ٨ يوليو، بعد كل مليونية كان يحصل بالمجلس العسكري الظاهر كان مرتب شوية حاجات كده بحيث يهدي الناس، فقدم ٢٥ من قيادات النظام السابق إلى المحاكمة في موقعة الجمل وطبعا خذوا براءة كلهم بعد كده يعني، بعد هذه المليونية حدث اعتصام في التحرير وحدث شد مع المجلس العسكري و بدأ الانقسام بين الثوار أنفسهم اللي عايز يغلق الميدان واللي عايز يغلّق كذا ودي كانت لحظة برضه انقسام فارقة بين الثوار وفي نفس الوقت سعى المجلس العسكري لامتناس الغضب فعمل تعديل في حكومة عصام شرف وحط علي السلمي نائب رئيس وزراء وحازم الببلاوي نائب رئيس وزراء، قراءتك إيه للمشهد؟

محاولة إنهاء خصوم المجلس العسكري

محمد محسوب: الحقيقة تعديلات المجلس العسكري في المشهد السياسي كلها كانت تعديلات حذرة وتأتي كنوع من تفريغ الغضب في الشارع، هدفها يعني أنا أعتبرها دائما كإجراءات عسكرية تكتيكية هدفها إنهاء الخصم ويعني إنه هو يقلل نيرانه شوية منتظرا لحظة اقتناصه.

أحمد منصور: ما كنش عبث اختيار الشخصين دول علي السلمي والدور اللي لعبه في الوثيقة ولا حازم البيلالوي اللي هو رئيس حكومة الانقلاب.

محمد محسوب: مش عبث، المجلس العسكري بدأ من أول يوم وعنده رؤية واضحة وعنده إستراتيجية واضحة وعنده تكتيكات اللي هي تخدم هذه الإستراتيجية العامة، القوى الثورية ما عندها الإستراتيجية دي.

أحمد منصور: ولا كانوا يغضبوا ولا يثوروا على الحاجات دي.

محمد محسوب: يعني أنا أتعجب أي ثورة في الدنيا تنجح بإقالة حاكم بوزن مبارك بأدوات دولته وبأدوات قهره ومع ذلك لا تشكل الوزارة من الثوار أو لا يكون ثلاث أرباعها من الثوار أو لا يكون نصفها من الثوار.

أحمد منصور: ولا واحد.

محمد محسوب: ولا واحد، تخيل وده لا يغضب كل الثوار مش لا يغضب فلان وعلان أصله فلان يتعامل وفلان لا يتعامل.

أحمد منصور: دول كانوا يأكلوا في بعض.

محمد محسوب: كلهم، ما هي دي اللعبة.

أحمد منصور: ويتسابقوا لخطب ود المجلس العسكري.

محمد محسوب: الحقيقة إنه الكل اتفق على مسألة واحدة، كل القوى الثورية اللي شاركت في الثورة والقوى السياسية اتفقت على حاجة واحدة على إنه إحنا مسلمين للمجلس العسكري يسوق وبالتالي أنت لما تروح على المجلس العسكري هو اللي يقعد بينا ويصلح بينا ويقربنا من بعض لأن إحنا مختلفين فإحنا متصارعين على مقاعد البرلمان على سبيل المثال فالمجلس العسكري للقوات المسلحة يدير انتخابات نزيهة وشريفة عشان يوصلنا للبرلمان ويسلمنا السلطة التشريعية وبعد كده السلطة التنفيذية ويسلم علينا ويوسنا وإحنا نشكره وهو يقول لنا مبروك على السلطة، هذا التخيل المثالي الغريب الساذج وهو دا اللي كان مسيطرا على المشهد، اختلفوا في إيه بقا اختلفوا مع بعض لأنه هم دخلوا منافسة في صراع مع بعض فنسوا الصراع مع القوى الأساسية اللي هي قوى الدولة العميقة وانتقل الصراع إلى بينهم وبين بعض، لا يمكن أن يبرأ أحد

من ذلك إلا بقا من يشارك في مواجهة الانقلاب هو من يحاول أن يستدرك ويستدرج.

أحمد منصور: القوى كلها تدفع الثمن الآن.

محمد محسوب: جميع الوطن كله يعني هذه الثورة لو ضاعت فعلا لا قدر الله، هذا الانقلاب لو استمر ولو نجح في شرعنة نفسه معناه الدولة المصرية لن تقوم إلا بعد ٦٠ سنة ثاني ٤٠ سنة ثاني لما جيل آخر يأتي ويتراكم احتقان آخر ونفكر ثاني في الحرية لأولادنا وأولاد أولادنا ثاني في الحرية والديمقراطية والكرامة.

أحمد منصور: ما هو السيسي قال لك ٣٠، ٤٠ سنة.

محمد محسوب: هو كان صادق فيه لأنه ده كلام منطقي إنه فعلا القوات المسلحة..

أحمد منصور: الجيش لو نزل ٣٠، ٤٠ سنة بقى انس.

محمد محسوب: كل دول الدنيا كده قضية مجربة.

أحمد منصور: شهر يوليو كان مليء بالأحداث في ١٩ يوليو بدأ المال الأميركي يظهر تأثيره ٦٥ مليون دولار وزعتها الولايات المتحدة في مصر من اجل إرساء الديمقراطية كما قالت واشنطن بوست في تقرير نشر في ١٩ يوليو وفي ٢٠ يوليو المجلس العسكري أصدر قانون الانتخابات البرلمانية، وفي ٢٣ يوليو وقعت مذبحة في العباسية بعد ما الشباب بدؤوا يتحركوا في اتجاه وزارة الدفاع، اسمح لي الحلقة القادمة أبدأ من تطور الأحداث والصدمات في شهر يوليو ٢٠١١ وانعكاسها في حجم المؤامرة اللي تمت على الثورة المصرية، أشكرك جزيل الشكر كما أشكركم مشاهدينا الكرام على حسن متابعتكم، في الحلقة القادمة إن شاء الله نتابع تفاصيل فهم مسلسل المؤامرة على الثورة المصرية مع الدكتور محمد محسوب وزير الشؤون البرلمانية والقانونية السابق خلال فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي والعميد السابق لكلية الحقوق، في الختام أنقل لكم تحيات فريق البرنامج وهذا أحمد منصور يحييكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.